الفرار اللغوي

د. عمر بورنان
جامعة أكلي محند اولحاج (البويرة)

لقد لفت انتباهي لفظ (الفرار) الذي يتكرر كثيرا في كتب علماء العربية القدامى والمحدثين(*)، وهم يعللون ويفسرون بعض الظواهر اللغوية، فأردت أن أبحث في حقيقة هذا الفرار الذي يتحدثون عنه، ولما لم يكن يبرح ظاهرة لغوية أضفت إليه كلمة (اللغوي) حتى لا ينصرف الذهن إلى غيره، واقتصرت في هذا المقال على الأمثلة التي ذكر لها أحد العلماء علة وحصرها في الفرار من شيء ما تصريحا.

1. تعريف الفرار اللغوي: لم يذكر اللغويون القدماء ولا المحدثون معنًى لهذا (المصطلح) الذي يكررونه في كتبهم، وذلك لسببين اثنين يتمثلان في:

– **السبب الأول:** لم يخصص عالم منهم بابا لدراسة هذه الظاهرة وتوضيح أسبابها وأشكالها، وإنما استعملوا هذا (المصطلح) علة لتبرير بعض الظواهر اللغوية التي هم بصدد دراستها وتوقفوا عند هذا الحد.

– **السبب الثاني:** اعتقادهم وضوحه حال دون تعريفه، وهذا شأن كثير من المصطلحات المستعملة في كتبهم(**)، غير أن المصطلح وإن كان واضحا في فترة زمنية معينة فإنه يتوزع – فيما بعد – على سياقات مختلفة، واستعمالات متنوعة فيكتنفه الغموض، ويحيط به الإبهام، فيحتاج عندئذ إلى توضيح وتفسير، ولا سبيل إلى ضبطه وتوضيح معناه إلا سبيلين اثنين: السبيل الأول الرجوع إلى معناه

اللغوي للوصول إلى المعنى الاصطلاحي، والسبيل الثاني تتبع سياقات استعمالاته في كتب القدامى.

غير أني لا أسلك السبيل الثاني فذلك سيحدث تلقائيا بما سأذكره لاحقا، وإنما سأعتمد السبيل الأول واضعا تعريفا مختصرا لهذا (المصطلح).

ورد في اللسان: «فَرَّ يَفِرُّ فِرَارا: هرب[1]»، ولهذا نجد بعض العلماء يستعمل المصطلح (فر) ومشتقاته للتعبير عن الظاهرة اللغوية التي أدرسها في هذا المقال وبعضهم يستعمل المصطلح (هرب) ومشتقاته للتعبير عن الظاهرة نفسها. وهم إذ يستعملون المصطلحين (فر أو هرب) إنما يقصدون ترك المتكلم استعمالا لغويا يقتضيه نظام اللغة العربية وليكن (س)، والاتجاه نحو استعمال لغوي آخر لأسباب صوتية أو نحوية أو جمالية أو اجتماعية وليكن (ع)، فيقولون: فر المتكلم أو هرب من (س) إلى (ع)، ويذكرون بعد ذلك السبب الذي جعله يسلك هذا المسلك، ولكنهم يذكرون هذه التعليلات في أبواب متفرقة من كتبهم دون اعتبار هذا السلوك الذي يتبعه المتكلم ظاهرة لغوية جديرة بالبحث والدراسة. هذا تعريف مجمل للفرار اللغوي وسيتضح أكثر بذكر نماذج من أقوالهم في اللاحق من المقال.

وإن كان الفرار اللغوي شبيها بالعدول إلا أنه ليس به، لوجود بعض المسائل اللغوية التي يصلح التعبير عنها بالفرار ولو عبرنا عنها بالعدول لما استقام الأمر كعدم النطق بساكنين متتابعين، وحرص الشعراء على سلامة شعرهم من الزحاف وغيرهما مما سأبينه في اللاحق من المقال، والعكس صحيح، فبعض المسائل يعبر عنها بالعدول وليست فرارا كالعدول عن الأمر إلى الخبر وعن الحقيقة إلى المجاز وما شابه ذلك.

2. أضرب الفرار اللغوي ومستوياته: يحدث "الفرار اللغوي" في مختلف مستويات الكلام، فهو سنة لغوية تمس الجوانب الصوتية والإفرادية والتركيبية، وقد

يتجاوزها إلى العادات اللغوية التي يسلكها الناس أثناء تواصلهم اللغوي، وهذا على النحو التالي:

1.2- الفرار من السكون إلى الحركة: لا يجتمع ساكنان في كلام العرب إلا في حالات معدودات، فإن اتفق وأن التقى ساكنان لم ينطقهما العربي متتابعين ولجأ إلى تحريك أحدهما، هذه العملية سماها النحاة هروبا، قال الزمخشري: «والبناء على السكون هو القياس. والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: **للهرب** من التقاء الساكنين...[2]» وقد يسمونها فرارا لأن الكلمتين (هرب وفر) عندهم مترادفتان، ولهذا نجد ابن يعيش يشرح قولَ الزمخشري السابقَ بقوله: « والأسباب الموجبة لتحريك المبني أحد ثلاثة أشياء: **الفرار** من التقاء الساكنين، والبداءة بالحرف الساكن لفظا أو حكما، وأن يكون المبني له حالة تمكن[3]» فالمؤلف استعمل اللفظ (الهرب) والشارح استعمل اللفظ (الفرار) وهما مصطلحان اثنان لمفهوم واحد.

ثم إن الزمخشري وصف بعض العرب ممن لا ينطق ساكنين متتابعين أبدا بالجد في الهرب، فقال: «ولقد **جد في الهرب** من التقاء الساكنين من قال: دأَبَّة وشأَبَّة، ومن قرأ ﴿ولا الضَّأَلِّين﴾، ﴿ولا جَأَنٌّ﴾[4]» فهذا توكيد منه على أنهم لم يجعلوا الألف همزة متحركة إلا هربا من التقاء الساكنين هروبا شديدا، وإن كان التقاؤهما في مثل هذه الحالات جائزا غير منكر.

1.2- الفرار من حركة إلى حركة: إذا نطق العربي الفصيح حرف كلمة بحركة، وكان القياس يقتضي أن ينطقه بحركة غيرها، اعتبره النحاة هاربا من الحركة التي يقتضيها القياس إلى الحركة التي استعملها المتكلم، ومن الأمثلة على مذهبهم هذا، قول ابن جني: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء، منها أن كل واحد منهما **يهرب** إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ:

فُعُلات، بضم العين نحو غُرُفات، وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات، ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين، **فيهرب** عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرَفات، وكِسَرات وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات، وكِسْرات[5]»، فبين ابن جني في قوله هذا، أن العرب تهرب من الضم والكسر إلى الفتح أو إلى السكون، ورد سبب ذلك إلى خفتهما، والظاهر أن العرب لم تفر من الضم والكسر لذاتهما وإنما فرت من توالي الضمتين والكسرتين وقد أشار رحمه الله إلى ذلك.

2.2- الفرار من حرف إلى حرف: قد يقتضي القياس نطق أحد حروف كلمةٍ ياءً ولكن العربي ينطقها ألفا، فيسمي النحاة هذا العدول فرارا من الياء إلى الألف وهذا الصنيع كثير في كتبهم أذكر منه قول سيبويه: «ولا أراهم قالوا طائيٌّ إلاّ **فراراً** من طَيْئيٌّ وكان القياس طَيْئيٌّ وتقديرها طيعيٌّ ولكنّهم جعلوا الألف مكان الياء[6]»، وهذا ديدن العرب يفرون من الياء والواو إلى الألف وخاصة إن كان قبل واحدة منهما فتح، قال سيبويه: «ألا تراهم **يفرون** إلى الألف من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة **وفروا** إليها في قولهم: قد رُضَا ونُهَا[7]» ولكنهم قد يفرون من الضمة والواو إلى الياء، لأن الياء عندهم أخف من الواو وليس بالضرورة أن يفروا إلى الألف فقط، فهذه الأحرف عندهم مرتبة من الأثقل إلى الأخف على النحو التالي: الواو فالياء فالألف، ولهذا يكون الفرار اللغوي من الواو إلى الياء، أو من الواو إلى الألف، أو من الياء إلى الألف، ولا يكون العكس قال سيبويه: «إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة **فراراً** من الضمة والواو، إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم: مشوب ومشيب، وغار منول ومنيل، وملوم ومليم[8]»، وما يلاحظ من قول سيبويه الأخير، أن إثبات الواو على حالها أو تعويضها بالياء مستعمل في كلام العرب، غير أن إثبات الواو هو القياس

ولكي يبرر النحاة الاستعمال المخالف لقياسهم الذي وضعوه، قالوا إن العربي فر من الواو إلى الياء طلبا للخفة.

3.2- الفرار من إعراب إلى إعراب: يحدث الفرار اللغوي في مستوى الإعراب في حالات مختلفة أذكر منها حالتين اثنتين:

- **الحالة الأولى:** فرار العربي الفصيح بطبعه من اللحن إلى الإعراب، قال أحمد بن فارس: «وقد كان الناس قديما يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب[9]»، لما يحسونه من أثر الإعراب في توجيه المعاني، وليس اللحن في الإعراب عند القدامى هو وسم أواخر الكلمات العربية بحركات مخالفة لما تواضعت عليه العرب حتى يخرج الكلام إلى وجه غير مستعمل كقول الشاعر:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً(*) أَوْ قَلَمًا مُحَرَفَا[10]

وإنما هو – إضافة إلى ذلك- إعراب الكلام إعرابا يخرجه من معنى إلى معنى لهذا قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «لأن أقرأ وأخطئ، أحبُّ [إليَّ(**)] من أن أقرأ فألحنُ، لأني إذا أخطأتُ تعلمتُ، وإذا لحنتُ افتريتُ[11]» وواضح من كلامه – رضي الله عنه – أن المقصود من اللحن هو إعراب القرآن الكريم بغير الوجه الذي أنزل به، فينتقل معناه إلى معنى مغاير ما يؤدي إلى تغير الأحكام الشرعية.

- **الحالة الثانية:** الفرار من إتباع حركة إعراب كلمة جامدة إعراب كلمة ذكرت قبلها تجنبا الوصف باللفظ الجامد، وذلك عندما تذكر كلمتان وتكون واحدة منهما في موضع الموصوف والأخرى في موضع الصفة، ولكن الثانية منهما لا تصلح أن تكون صفة، فيعمد المتكلم إلى المخالفة بين علامتي إعرابهما ليشعر المستمع أن الثانية ليست صفة للأولى، فسمى النحاة هذه العملية فرارا، قال سيبويه: «... وذلك قولك: هذا راقود خلا، وعليه نحي سمنا. وإن شئت قلت:

راقود خل وراقود من خل. وإنما **فررت** إلى النصب في هذا الباب، كما **فررت** إلى الرفع في قولك: بصحيفة طينٌ خاتمها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه[12]»، وقد يذكر المتكلم كلمتين مختلفتين من حيث الإعراب ثم يريد وصفهما بصفة واحدة، فيعمد إلى العلامة غير التي وسمت بها كلمة من الكلمتين المذكورتين، وإنما يفعل ذلك ليتجنب إتباع الصفة أحد الموصوفين دون الآخر، وهذا ما يتضح من قول سيبويه: «**وفرّوا** من الإحالة في عندي غلامٌ وأُتيتُ بجارية إلى النصب كما **فرّوا** إليه في قولهم: فيها قائماً رجلٌ[13]»، فالغلام رفع، والجارية جر، فلا بد في هذه الحالة إن وُصِفَ كل من الغلام والجارية بصفة واحدة أن تكون نصبا[*]، وهذا ما اعتبره سيبويه فرارا من جعل اللفظ مرفوعا ومجرورا في الوقت نفسه وعبر عنه بـــ(الإحالة).

4.2- الفرار من بناء إلى بناء: حاول الصرفيون وضع أوزان للكلمات العربية، غير أنها في غالب أمرها لا تشمل جميع الكلم، فيعتبرون الميزان الذي وضعوه أصلا، ويحاولون تعليل ما خرج عن ذلك الأصل، ومن العلل التي يكررونها في كتبهم (الفرار من بناء إلى بناء)، هذا ما نلاحظه في كلام سيبويه عن وزن جمع الكثرة (فِعال)، ثم بيانه بأن العرب قد تخرج عن هذا الوزن إلى غيره فقال: «وقد يُبنى على فِعلانٍ لأكثر العدد وذلك: قَوزٌ وقيزانٌ وثَورٌ وثيرانٌ ونظيره من غير هذا الباب وَجذٌ ووجذَانٌ فلمَّا بُني عليه ما لم يعتلّ **فرُّوا** إليه كما لزموا الفِعالَ في سَوطٍ وثَوب[14]»، ويعيد سبب فرار العرب من (فِعال) إلى (فِعلان) إلى وجود كلمات صحيحة غير معتلة وزنها (فِعلان)، وكأنه من المسلَّم به عنده أن وزن الكلمات المعتلة تابع لوزن الكلمات الصحيحة، بل لقد صرح بذلك قبيل كلامه سالف الذكر قائلا: «وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير

المعتل[15]» وقال في الباب نفسه مبينا وزن جمع الكثرة وجمع القلة: «فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت في الدار: دُورٌ وفي الساق: سُوقٌ وبنوهما على فُعْلٍ **فِراراً** من فُعُولٍ كأنَّهم أرادوا أن يكسِّروهما على فُعُولٍ كما كسّروهما على أفعُلٍ[16]» والأمثلة على تعليل الصرفيين بعض الأوزان بالفرار من وزن إلى وزن أكثر من أن تحصى، وإنما ذكرت هذين المثالين اختصارا.

5.2- الفرار من تركيب إلى تركيب: هذا الضرب غير موجود في المستعمل من الكلام، وإنما استعمله النحاة لتوضيح بعض مسائل النحو وليطرد لهم قياسهم وتستقيم عللهم، قال ابن السراج: «... وذلك نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ ومررت برجلٍ عبدِ الله، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله ومررت بزيدٍ، أو تقول: مررتُ بعبد اللهِ وزيدٍ، ولو قلت ذلك لظُن أن الثاني غير الأول، فلذلك استُعمِل البدل **فراراً** من اللبس وطلباً للاختصار[17]» وكأن العرب لم تستعمل البدل إلا فرارا من التباسه بالعطف، وهذا أمر فيه نظر.

ويمكن أن يدرج في هذا الباب تجنب المتكلم تركيبا، والتعبير بدلا عنه بتركيب آخر مراعاة لمقام الخطاب، نحو ما أشار إليه الجاحظ في قوله: «قال سعيد بن عثمان بن عفان رحمه الله لطُويس المغني: أيُّنا أسنُّ أنا أم أنت يا طاوس؟ قال: "بأبي أنت وأمي؛ لقد شهدتُ زفاف أمك المباركة إلى أبيك الطيب". فانظر إلى حذقه وإلى معرفته بمخارج الكلام، كيف لم يقل: زفاف أمك الطيبة إلى أبيك المبارك. وهكذا كان وجه الكلام[18]»، فصرف الكلام عن وجهه إلى وجه أحسن منه، وإن لم يسمه الجاحظ فرارا إلا أنه صالح للاستشهاد به.

6.2- الفرار من الزحاف: يكون هذا الضرب من الفرار في الشعر، وذلك عندما يكون أمام الشاعر استعمالان ويختار واحدا منهما دون الآخر ليسلم شعره من الزحاف، فسمى العلمـــاء حـــرص الشعـــراء على سلامة أشعارهم من

الزحاف – في هذه الحالة– واختيارهم الألفاظ المناسبة لموسيقى القصيدة فرارا قال ابن السراج: «ومثلُ ذلكَ قولُه:

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلُوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

فَهذَا لو أسكنَ فَقالَ: مَعَارٍ فَاخراتٍ لَمْ ينكسرِ الشعرُ ولكنْ **فَرَّ** مِنَ الزحافِ[19]» ومع أن الزحاف لا يعد عيبا من عيوب الشعر بل لا تخلو قصيدة منه، إلا أن ابن السراج علل تحريك (معاري) بفرار الشاعر منه، وهذا (جِدٌّ في الهرب) كما سماه الزمخشري في تحريك الضالين.

7.2– الفرار من كلمة إلى كلمة: قد ترتبط كلمة بمعنى يكرهه مستعملو اللغة أو يخشون حدوثه، كارتباطها بالآفات والأمراض وما شابه ذلك، فيكون ذكر تلك الكلمة مدعاة لتذكر ما ارتبطت به من مكروه، فيعمد مستعمل اللغة إلى استبدالها بكلمة أخرى غير مرتبطة في أذهان الناس بذلك المكروه، فسمى اللغويون هذا التصرف اللغوي فرارا، قال إبراهيم أنيس: «ومن أوضح الألفاظ التي يستبين منها الضعف الإنساني تلك التي تتصل من قريب أو بعيد (بالموت والأمراض)، أو بالأشباح والعالم الروحي فهي ألفاظ تثير الخوف والهلع في نفوس البشر، فينفرون من سماعها، ويتفادون ذكرها، **فرارا** مما تبعثه في الأذهان من كوارث أو مصائب أو آلام[20]»، وكأن المتكلم يستريح إلى لفظ دون لفظ وإن كان المعنى واحدا، فإن أراد التعبير عن رجل أعمى قال رجل بصير، وإن أراد التعبير عن اللون الأسود قال جون، كما يعبر عن اللديغ بالسليم، وهكذا يجنح إلى الألفاظ التي تستريح إليها نفوس المستمعين، وهذا الضرب من الفرار اللغوي سبب من أسباب التطور الدلالي للألفاظ كما أنه سبب من أسباب ظواهر لغوية أخرى كالاشتراك والترادف والتضاد وغيرها.

❖ **خاتمة:** أخلص في نهاية هذا المقال إلى نقاط أجمعها فيما يلي:

– يستعمل اللغويون مصطلحين اثنين لمفهوم واحد هما: الفرار أو الهروب للدلالة عن العدول عن استعمال لغوي موافق للقياس إلى استعمال آخر مخالف له.

– الفرار اللغوي علة من العلل التي فسر بها العلماء القدامى منهم والمحدثون كثيرا من الظواهر اللغوية، وهو وإن كان منتشرا في ثنايا الكتب النحوية والصرفية واللسانية والعروضية؛ إلا أنه لم يدرس دراسة دقيقة تبين معناه وتكشف عن أسراره وقوانينه.

– غالبا ما يكون سبب الفرار اللغوي جنوح المتكلم من الثقل إلى الخفة، وهو من هذه الجهة شبيه بالاقتصاد اللغوي إلا أنه ليس به، لأنه قد يحدث في بناء الكلمة أو في إعرابها أو في جانبها الموسيقي (الفرار من الزحاف)، وقد يحدث تجنبا لمعنى مرتبط بالآفات والأمراض، وقد يفر المتكلم من استعمال لغوي خشية أن يقع في اللبس فيُفهم كلامه على غير الوجه الذي يريد، وليس هذا شأن الاقتصاد اللغوي المرتبط بالجهد المبذول عند التكلم.

– يكاد يلتبس الفرار اللغوي بالعدول، وليس به، لعدم إمكانية استعمال أحدهما مكان الآخر، ولو تمعنا في ما ذكرته من أقوال للعلماء، ودققنا النظر في موقع المصطلح (الفرار) من الإعراب، لوجدناه في غالب أمره مفعولا لأجله، وهذا دليل على أن الفرار في غالب أمره علة لسلوك لغوي يسلكه المتكلم، فتأمل.

– موضوع الفرار جدير بالدراسة والتنقيب والتنقير، والدليل على ذلك أمران اثنان:

- **الأمر الأول:** اتفاق أهل العلم على استعماله علة لبعض الظواهر اللغوية كالخليل وسيبويه وابن السراج وابن جني وابن هشام وغيرهم من القدامى وإبراهيم أنيس ومصطفى الغلاييني وغيرهما من المحدثين.

- **والأمر الثاني:** توزعه على تخصصات عدة كالنحو والصرف والبلاغة والعروض واللسانيات.

– يساعد فهم الظواهر اللغوية التي يفر العربي منها أو إليها على فهم ظواهر أخرى؛ كمعرفة القوانين المتحكمة في بنية الكلمة العربية، وطرائق نظم الكلم في التركيب، واكتشاف الأسباب الموضوعية التي أدت بالعربي إلى التخلي عن بعض الألفاظ والأساليب التي كانت مستعملة قديما، وجملة الأمر: فهم سنن تطور اللغة العربية.

فهرس المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. مصر: 1984م، مكتبة الأنجلو المصرية.

2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، دار الكتب المصرية.

3. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

4. ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، ط1، بيروت: 1414هـ، 1993م، مكتبة المعارف.

5. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1. بيروت: 1428– 1429هـ، 2008م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

6. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1423هـ، 2002م المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

7. ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 1422هـ، 2001م، دار الكتب العلمية.

8. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7. القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

9. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تح أكرم عثمان يوسف، ط1. بغداد: 1402هـ، 1982م، مطبعة دار الرسالة.

10. سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل.

11. الشنتريني، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، دراسة وتح عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان: 1416هـ، 1995م، دار عمار.

12. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دط. بيروت: دس، دار الكتب العلمية.

13. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه عبد المنعم خفاجة ط28. بيروت: 1414هـ، 1993م، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع.

14. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ط1. بيروت: 1420هـ، 1999م، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر والتوزيع.

الهوامش:

*- يتكرر مصطلح (الفرار) أو مرادفه (الهرب) أو أحد مشتقاتهما كثيرا في كتب العلماء القدامى والمحدثين، سأحيل القارئ الكريم في هذه السطور إلى بعض مواضع استعماله لأتجنب الإسهاب في تتبع أقوالهم، فمن الأمثلة على ذلك من كتب القدامى: أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل، ج2، ص76، 122، 279. ج3 ص317، 342، 345، 349، 643. ج4، ص37، 49، 51، 54، 80، 126، 132، 167 327، 335، 345، 393، 411، 428، 447، 451، 482. وأبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1417هـ، 1996م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص139، 251. ج3، ص165، 247، 260، 340 371، 414. وأبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، دار الكتب المصرية، ج1، ص51، 71، 149. ج2، ص14. ج3، ص19، 55. وأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دط. بيروت: دس، دار الكتب العلمية، ج1، ص19. وأبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، تح أكرم عثمان يوسف، ط1. بغداد: 1402هـ 1982م، مطبعة دار الرسالة، ج1، ص301. وموفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 1422هـ، 2001م، دار الكتب العلمية ج5، ص218، 559. وأبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1423هـ، 2002م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ج6، ص342، 350. ومن المحدثين: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. مصر: 1984م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص142، 143. ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية راجعه عبد المنعم خفاجة، ط28. بيروت: 1414هـ، 1993م، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص95.

**- يذكر العلماء القدامى مصطلحات دون تفسير معناها مثل مصطلح "الغلط" وقد درسته في مقال سابق نشر في مجلة معارف العدد 14.

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت: 1428-1429ه، 2008م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، مادة (فرر).
2- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص288.
3- نفسه.
4- نفسه، ج5، ص298.
5- ابن جني، الخصائص، ج1، ص59.
6- سيبويه، الكتاب، ج3، ص371.
7- نفسه، ج4، ص187.
8- نفسه، ج4، ص348.
9- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، ط1، بيروت: 1414هـ، 1993م، مكتبة المعارف، ص66.
*- من النحاة من حمل هذا البيت على اللحن كالمبرد إذ نصب الشاعر خبر كأن (قادمة) - بمعنى ريشة في مقدم جناح الطير (ينظر: اللسان)- وذلك ليحقق الشاعر التصريع بين الشطر الأول والشطر الثاني، فخرج إلى كلام غير منته، ولا زال محتاجا إلى خبر لتتم الفائدة. ومنهم من حمله على غير ذلك كابن هشام في مغني اللبيب (ج3، ص82).
10- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ط1. بيروت: 1420هـ 1999م، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص80.
**- لم يذكر ما بين معقوفين في الكتاب، والظاهر أنه خطأ طباعي لأن العبارة لا تستقيم دون ذكره.
11- أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب دراسة وتح عبد الفتاح الحموز، ط1. عمان: 1416هـ، 1995م، دار عمار، ص42.
12- سيبويه، الكتاب، ج2، ص117.
13- نفسه، ج2، ص58.
*- في مثل هذه الحالة إن كانت صفة الغلام والجارية رفعا، فقد وافقت إعراب الغلام وخالفت إعراب الجارية، وإن كانت جرا فقد وافقت إعراب الجارية وخالفت إعراب الغلام، وليتجنب المتكلم هذا الإشكال يجعل الصفة نصبا (علامة حيادية بالنسبة للموصوفين)، والأمر نفسه إن كان إعراب الموصوفين من جهتين مختلفتين (عامل الإعراب مختلف) ولو كانا متفقين في الإعراب.

14- سيبويه، الكتاب، ج3، ص587.
15- نفسه.
16- نفسه، ج3، ص591.
17- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، 46.
18- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7. القاهرة: 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، 263، 264.
19- ابن السراج، المصدر السابق، ج3، 444.
20- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص142، 143.